دور أوروبي حاضر.. شاءت إسرائيل أم أبت..!

محمد باشا

● في صفاقة غير مسبوقة أضافت اسرائيل الى سلسلة عدم التزامها بالشرعية الدولية، واصرارها على مخالفة القانون الدولي، موقفا جديدا باعلان شارون حرمان اوروبا من ممارسة اي دور في عملية السلام، بسبب موافقة دول الاتحاد الاوروبي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يطالبها بهدم وازالة الجدار الفاصل العنصري لانه غير قانوني وغير شرعي، تنفيذا لحكم محكمة العدل الدولية..!

على قدر هذه الصفاقة الاسرائيلية، ورفضا لهذا الابتزاز، جاءت شجاعة وموضوعية خافيير سولانا الممثل الاعلى للسياسة الخارجية للاتحاد، بالرد على شارون واعلانه بوضوح أن اوروبا قوة كبرى لها اهميتها ومصالحها في المنطقة، وسوف تقوم بدور محوري في العملية السياسية في الشرق الأوسط وان الاتحاد الذي يضم ٢٥ دولة له الحق في المشاركة شاءت اسرائيل ام ابت..!!

لقد نشبت هذه المعركة الكلامية العلنية بين شارون وسولانا خلال زيارته لاسرائيل، واجمع المراقبون على انها تحولت الى ما يشبه النزاع السياسي بين اسرائيل والاتحاد الاوروبي، الذي القى بظلال الشك على الموقف الشاروني، تاكيدا لمحاولاته المستميتة للتهرب من عملية السلام وتنفيذ خريطة الطريق التي يمثل الاتحاد الاوروبي احد اعضاء اللجنة الرباعية الدولية المنوط بها متابعة التنفيذ وفقا لقرار مجلس الامن، ومن ثم نراها تلقي بالمسؤولية على عاتق الفلسطينيين والأمة العربية والاسلامية، لمواصلة الجهد في اتخاذ الخطوة التالية بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعدها كشفت اسرائيل من جديد عن وجهها القبيح بإشعال هذه الازمة..

وكان شارون قد وجه كلامه الى سولانا بعد مباحثاتهما في القدس، بأن قرار محكمة العدل الدولية الذي قضى بأن الجدار غير مشروع ويتعين هدمه، والذي دفع الجمعية العامة للتصويت على مشروع قرار بهذا الشأن، وخيبة امل اسرائيل في تصويت دول الاتحاد الاوروبي لصالح القرار في الجمعية العامة، يمكن أن يفهم منه أن الدم اليهودي لا قيمة له، حيث يعد القرار ضوءا اخضر للارهاب الفلسطيني، وكرر شارون القول بأن اسرائيل ستواصل بناء الجدار طبقا لما قضت به المحكمة العليا الاسرائيلية، كما انه من الصعب أن تلعب اوروبا دورا في عملية السلام امام مواقفها المنحازة والمعادية لاسرائيل، وصرح سولانا ردا على ذلك بأن الاتحاد الاوروبي الذي يضم ٥٢ دولة له الحق في المشاركة في العملية السياسية نظرا لمصالحه في المنطقة.

وتمتد المعركة الكلامية العلنية مع سولانا من شارون الى وزير خارجيته سيلفان شالوم، الذي اشار في مؤتمره الصحفي الى أنه يجد من العسير عليه أن يقنع الشعب الاسرائيلي بأن الاتحاد الاوروبي شريك تفاوض يستطيع الوثوق به، وجاء رد سولانا حاسما باننا نحترم حق كل دولة في اقامة سياج على اراضيها لكن مسارا يمر عبر أراض محتلة أمر لا يتفق مع القانون الدولي، كما رفض سولانا الادعاءات الاسرائيلية بأن قرار المحكمة الدولية منحاز وقال للصحفيين الذين التقوه في نهاية اجتماعه بزعيم المعارضة شمعون بيريز أن المحكمة هي أحد أهم المؤسسات الدولية، ومع تبني الامم المتحدة رايها الاستشاري حول الجدار، لم يتبق سوى الالتزام بهذا القرار واحترام القانون الدولي.

واحسب أن القراءة الموضوعية لهذا الموقف الاسرائيلي، تكشف من جديد للعالم كله مدى اصرار اسرائيل على ضرب العملية السلمية والشرعية الدولية، بمحاولة التهرب من التزاماتها الواردة بخريطة الطريق من خلال هذين المشهدين!

أولا: الاصرار على عدم هدم وإزالة الجدار الفاصل العنصري، تنفيذا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وحكم محكمة العدل الدولية، واعلان شارون بكل صفاقة اننا لن نهدم الجدار كما أن قرار الجمعية ليس ملزما لاسرائيل مثل قرار المحكمة.. على الرغم من أن قرار الجمعية صدر باغلبية ساحقة بلغت ١٥٠ صوتا ضد ٦ اصوات وامتناع ١٠ عن التصويت، كما أن حكم المحكمة صدر باغلبية ١٤ صوتا من بين ١٥ صوتا، بامتناع القاضي الامريكي وحده..!

ثانيا: استمرار تاكيد خروجها على الشرعية الدولية بإعلان شارون حرمان الاتحاد الاوروبي من ممارسة دوره في عملية السلام، وهو ما نراه بمثابة محاولة خبيثة لإفشال دور اللجنة الرباعية الدولية التي يمثل الاتحاد الاوروبي أحد اعضائها الأربعة، وهي التي أعدت واقرت خريطة الطريق بجانب الولايات المتحدة وروسيا والامم المتحدة، كما انه منوط بها تنفيذ الخريطة وفقا لقرار المجتمع الدولي.

واذا كان سولانا قد أعلن رفضه للموقف الاسرائيلي وتاكيده الدور الاوروبي في عملية السلام شاء شارون ام أبى، فإننا نجد في ذات الوقت كوفي عنان امين عام الامم المتحدة أحد اعضاء اللجنة الرباعية ايضا ممثلا للمجتمع الدولي يصرح بأنه على اسرائيل أن تنظر بعين الاعتبار لفتوى محكمة العدل، لأنها وأن كانت غير ملزمة، فإنها تحمل معنى وثقلا معنويا على جميع ما تفعله اسرائيل، ورفضها الاذعان لها يثير قلق اللجنة الرباعية، كما أن روسيا عضو اللجنة ايضا تعلن من خلال بيان للخارجية الروسية عن ارتياحها للقرار البناء والمتوازن الذي اعتمدته الجمعية العامة، للإسهام في تجديد العملية السليمة وفي حل الازمة الفلسطينية - الاسرائيلية، كما نجد دولتين من اكبر دول الاتحاد الاوروبي فرنسا وألمانيا تعبران عن تاييدهما لقرار الجمعية العامة، ويعلن الناطق باسم الخارجية الفرنسية أن المفاوضات سمحت بتعديل نص القرار طبقا لمطالب الاوروبيين بوجوب أن يحترم الفلسطينيون والاسرائيليون القانون الدولي الانساني، كما أشار الناطق باسم الحكومة الالمانية الى أن القرار متوازن لأنه يشدد على نقطتين هما دعوة الطرفين الى الالتزام بالتعهدات التي نصت عليها خريطة الطريق وتاكيد حق اسرائيل في الدفاع عن شعبها وحمايته بما يتفق مع القانون الدولي.

والمؤكد أن إسرائيل بإشعال هذه الأزمة مع الاتحاد الاوروبي، تعتمد كالمعتاد على الدعم الامريكي غير المحدود سواء بالامتناع عن التصويت في الجمعية العامة او بالفيتو الشهير في مجلس الامن، ولذلك لم تكتف بالمعركة الكلامية العلنية مع سولانا، وانما بتاكيدها من خلال استدعاء الخارجية الاسرائيلية لسفراء الاتحاد وبريطانيا وهولندا وإبلاغهم احتجاجها على التصويت لصالح الفلسطينيين، وأشار المدير العام الخارجية إلى أن هذا التاييد يثير شكوك حكومته في قدرة الاتحاد في الاسهام في دفع عملية السلام، مما يؤكد محاولة تلاعبها ومراوغتها في الالتزام بعملية السلام وتنفيذ خريطة الطريق، خاصة أن موقف الاتحاد ضاعف من حالة التوتر في علاقاتها معه التي ساءت منذ سنوات بسبب ما تعتبره انحيازا أوروبيا لصالح الفلسطينيين، فضلا عن الاستياء الذي تعيشه حكومة شارون من نتائج استطلاع الرأي العام الاوروبي الذي أجراه الاتحاد في نوفمبر ٢٠٠٣م وأشار فيه ٥٩٪ من المواطنين الاوروبيين أن اسرائيل هي اكبر دولة تهدد السلام العالمي، وان ٨٠٪ منهم يرون اهمية دور اوروبا في عملية سلام الشرق الأوسط، وهي النتائج التي أثارت ضجة في اسرائيل وقتئذ، ولا يخفي شارون مرارتها أبدا..! ولا يبقى إلا القول أنه أصبح على المجموعة العربية والاسلامية مسؤوليات كبيرة في مواصلة جهودها لحشد الأغلبية الدولية التي نجحت نجاحا باهرا في كسب تاييدها وفي مقدمتها دول الاتحاد الاوروبي الخمس والعشرون بحصول مشروع القرار العربي على الأغلبية الساحقة، حتى يمكن عند العودة الى الجمعية العامة مرة ثانية تحت بند أو صيغة الاتحاد من اجل السلام ضمان الحصول على أصوات ثلثي اعضاء الجمعية، لاصدار القرار الذي يكون له نفس قوة وصلاحيات قرارات مجلس الأمن، وذلك طبعا اذا واجهنا كما هو متوقع الفيتو الامريكي عند عرض القضية على مجلس الامن..!

والمهم هو أن نتحرك بثقة وموضوعية، حتى لا نترك الساحة السياسية والاعلامية للآخرين، حتى نحقق هدفنا المشروع شاءوا ام أبوا، على حد مقولة سولانا الشجاعة.. فهل نفعل..؟

الفقر.. بين الحقوق والتنمية

عبدالقادر الشيباني

■.. من الملاحظ أن أكثر كتابات العصر الحديث وأوسعها انتشاراً على مستوى وسائل الإعلام هي التي تتموضع حول التنمية وحقوق الإنسان وتزايد الفقراء .. خاصة في العالم الثالث ، فقد احتلت هذه القضايا أوسع المساحات الإعلامية .. إذاعةً وصحفاً وتلفزةً وندوات ومؤتمرات عالمية ، وهذا الاهتمام الدولي المتصاعد عاماً بعد عام يعني أن قضية التنمية وقضية حقوق الإنسان أصبحتا من أهم القضايا المستقبلية في حياة البشر فقضية حقوق الإنسان وتزايد الفقر وسط هذه الزوابع النارية لا تبعث على التفاؤل والأمل .. أو نقول لعلنا على إشراقة أمل، إذا تساءلنا متى سيتحقق لحقوق الإنسان النصر النهائي وللفقر الزوال الأبدي ؟

والفكرة منذ زمن بعيد أن حقوق الإنسان في جوهرها هي احترام كرامة الإنسان وإعلاء قيمته وهي مجموعة من المبادئ السامية التي يتنكر لها المتنكرون، ولعل فكرتها تعود إلى بدء الخليقة فكل دين من الأديان السماوية حث على هذا الحق الإنساني .

وأنصع مقولة خالدة لعمر بن الخطاب «الفاروق» : «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» .. أي لا قهر ولا استبداد ولا استعباد ولا قمع، وأي فساد في الحكم لا يورث إلا حالة من الشتات والتشرذم وسوء إدارة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية، ولم نزل نقول : لن يظل استعباد الشعوب وضياع حقوق الإنسان ولن يستمر طويلاً.

فمع التطور المذهل في وسائل الاتصالات وانتشار الفضائيات وثورة المعلومات التي تجسدها شبكة الإنترنت لم يعد استمرار الاستبداد في أي وطن مقبولاً، فقد غدا العالم أجمع في رؤية ومسمع بعضه من بعض .. ومن ثم فقد أصبحت قضية حقوق الإنسان شأنها شأن قضية التنمية في مجال اهتمام أكبر.

أما الخوض في قضية التنمية وتعدد مصطلحاتها وتسمياتها ومراميها وسماتها الحديثة، فذلك من شأن ذوي الاختصاص كالأستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان الذي قال : «لم تعد التنمية مقترنة فقط بالنمو الاقتصادي لكن مفهوم التنمية اليوم تطور إلى أبعد ليشمل البعد السياسي والاجتماعي والثقافي ويعطي بعداً إنسانياً لعملية التنمية المستدامة».

وإذا عدنا إلى إعلان الأمم المتحدة عام ١٩٨٦م يعرف عملية التنمية .. بأنها «عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد.

كما يشير برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تفصيلات تعريفية للتنمية المستدامة على أنها: «تهدف إلى القضاء على الفقر وتعمل على تدعيم كرامة وكبرياء الإنسان وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق إدارة الدولة والمجتمع إدارة ممتازة».

أما تقرير التنمية البشرية الصادر عام ١٩٩٠م فقد عرف التنمية البشرية بأنها: عملية توسيع لخيارات الناس بزيادة القدرات البشرية وطرق العمل البشرية محدداً هذه القدرات بثلاث هي :

١- أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية.

٢- أن يكونوا مزودين بالمعارف والعلوم الحديثة.

٣- أن يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى المعيشة اللائقة، لهذا ربط الإعلام العالمي عام ١٩٨٦م طرق التنمية بحقوق الإنسان.

ودعوني هنا أعود لإحدى دراسات الفائق المتمحورة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والوطن العربي وأهم الفقرات فيها تتناول المعوقات، منها: الفقر الذي يعد العائق الأكبر كما أنه يتعارض مع حقوق الإنسان والقضاء على الفقر هدف أساسي من أهداف التنمية.

كما أن تحرير الإنسان من الفقر والعوز هو حق من حقوق الإنسان الاقتصادية وهو يؤثر أيضاً في الحقوق السياسية والمدنية لأن من لا يجد قوته يصعب أن يطالب بحرية التعبير وبقية حقوقه، باعتبار أن تفكيره واهتمامه كليهما سيكون منصرفاً إلى توفير اللقمة.

إذاً فالفقر أكبر عائق أمام التنمية فالتحرر من الفقر لن يكون إلا باقتلاعه من الجذور.

الهدف.. الصحة العامة

عبدالقوي منصور المغربي

■.. قامت أمانة العاصمة صنعاء مشكورة ممثلة بأمينها العام الأستاذ/ أحمد الكحلاني بعمل الكثير والكثير من التحسينات التي لا يستطيع أحد نكرانها .. ومن ضمن الأشياء الملموسة التي قامت بها إلزام أصحاب الدكاكين والبقالات والمحال التجارية بوضع البراميل الخاصة برمي المخلفات ..

لكن اللافت للنظر أن تلك البراميل لم يلتزم بها مالكو الدكاكين الصغيرة الكائنة بالأحياء الشعبية والحارات التي يسكنها ذوو الدخل المحدود ولم يلتزم بوضع تلك البراميل إلا من تقع محلاتهم على الخطوط الرئيسية أو بالأحياء الراقية وكأن الأمر مجرد «مظهر» أو كما يقول المثل المصري «من برع اللّه اللّه».. ومن جوه يعلم اللّه»..

- كما أن بعض الأحياء يعاني سكانها من البعوض والروائح الكريهة نتيجة إمتلاء بعض الحفر الخاصة بالصرف الصحي.. أو كما يسمونها - البلاعات»..

وإذا قام الواحد بتقديم النصح لأصحاب تلك الحفر للقيام بشفطها أو استبدالها .. يطنشوا النصيحة وكأن الأمر لا يعنيهم بل نراهم غير مبالين بما قد تحدثه من أمراض بسبب تصريفها إلى الخارج طالما وصحة البيئة تغض الطرف عنه وعن أمثاله .. لذلك فالأمل أن تقوم كل جهة بما يلزم عليها .. فإلزام أصحاب الدكاكين الواقعة في الحارات النائية بوضع البراميل الخاصة بمخلفات محلاتهم ليس عيباً

وكذا إلزام من لا يعرفون حقوق الجوار بشفط بلاليعهم أو استبدالها عمل يؤجرون عليه لأنهم في المقام الأول يحافظون على الصحة العامة وفي المقام الثاني كي تظهر أمانة العاصمة بالمظهر الذي يليق بها كعاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٤م واللّه من وراء القصد..

حرمة الدم الفلسطيني

أحمد يحيى الديلمي

■.. من الواضح أن كل مجازفه تحدث في الواقع الفلسطيني لتخترق الوئام تحدث فراغا معيناً.

وإن كان لا يعني الكثير ، والا كانت تأثيراته محدودة إلاّ أنه يمثل ارتداداً عن الثوابت التي جسدها الشعب الفلسطيني على مدى السنوات الماضية وترسخت في الذاكرة الوطنية .

ومهما تدنى التأثير إلا أن الحدث يتحول إلى مرآة تعكس خلافات بشر لاشك أنهم يقفون على البعد من هموم وتطلعات الوطن.

بما يوحي بوجود مكنونات دفينه في النفوس تبرز إلى السطح كلما وجدت أمامها الفرصة سانحة لإثارة ملوثات الاحتقان التي كنا نعتقد أن الإنسان الفلسطيني تجاوزها، من اللحظة التي اتفقت فيها الفصائل على أن الدم الفلسطيني محرم، واطمأنت النفوس واعتبرنا بعض المناكفات أشياء عابرة..

لكن أن يتحول الاحتقان إلى مقدمات حرب حقيقية يداهن من خلالها كل طرف على ضمان الموقع وحماية المصلحة فإن ذلك هو المرفوض فلسطينياً وعربياً واسلامياً.

الآن الأوضاع الملتبسة ستعمق الجراح وتستحضر الأفكار السجينة وتفتح ملفات الثأر بأثر رجعي كان الزمن قد طواه نتيجة المحنة وتواجه الجميع في قلب الحدث، وكان ذلك هو السبب الذي جعل العدو الصهيوني يباهي بتلك الأعمال ويشد الأنظار إليها باعتبارها نموذجا لهمجية الفلسطيني وعجزه عن إدارة نفسه.

الشيء الذي لا يمكن أن ينساه كل فلسطيني أن تلك الأعمال مثلت اخطاء جسيمه في حق الوطن ليس لأنها تخدم العدو فقط لكن لأنها تحاول استمالة فصائل المقاومة الباسلة وشد أفرادها إلى مجاهل زمن الضغينة والحقد على خلفية مهازل الاصلاح وتقييم الأوضاع وإن استمر ذلك الأسلوب فانه سيضخم حالات الاحتقان وينتهك حرمة الدم الفلسطيني، وهنا ستتشعب القضايا ويعجز البديل عن إثبات نفسه وإن كان معبراً عن الشرعية ، لأن الحرمة والقداسة ستتحول إلى بطولات تاريخية نادرة.

وبالتالي تتحول الخطوره إلى ملف شائك يحيط بمكونات المجتمع الفلسطيني.

بعيداً عن تداعيات ماحدث مطلوب التحرك الواعي لتاكيد حرمة الدم الفلسطيني، ليس المطلوب إثبات المسئولية الشخصية المباشرة لما حدث باعتباره خللاً بينيا يتحمل تبعاته الجميع .

وليس المطلوب خلق أو تحديد وجه بشرى للمشكلة .

المطلوب اسكات المساجلات التي تشبه المارشات العسكرية لتوحي بوجود تحفز راكد لاشعال الحرب وإسالة الدم الفلسطيني في أي لحظة وفي كل مكان من الأرض الفلسطينية .. أقول ذلك لأن الحملات والتهم المتبادلة بعنفوانهما المتخبط تتسم بعبثية قد تثير حفيظة مكونات أخرى ترفض حتى الآن اختزال إرادتها وقدسية انتمائها للوطن بأشياء غير مسئولة . مع أنها مناكفات إلاّ أنها توفر الفرصة والإطار لإدخال الموضوع تحت رحمة التخمينات التي تعطي الفرصة للأصابع الخفية لأن تدفع باتجاه مخالف لاتجاهات القضية، ونتيجة تجاهل القدسية وعدم الإلتزام بثوابت الحرمة المغلظة للدم الفلسطيني ستكون العواقب وخيمه .

لأن أي شظايا منبعثه ستتجاوز كل حد وتتوزع في أرجاء مختلفة ، وقد تطال النسيج الوطني للشعب الفلسطيني بشكل عام لاسمح اللّه .

لكنها الحقيقة كون الأجواء مهيأه لإشاعة أوضاع غير سليمة .. ويزداد الأمر سوءاً مع انعدام الثقة ، والاستعداد المتأصل لتبادل الإتهامات والتنصل من المسئولية الجماعية.

في تلك الأجواء تتحول الشكليات إلى قنابل موقوته خاصة مع وجود العدو المتربص المستعد لإذكائها في كل ثانية متى ما وجد الفرصة مواتية.

وما يزيد الأمر تعقيداً الإنطباع السائد الذي يجعل كل طرف يدعى أنه يخدم القضية وأنه بما يقدم عليه يؤسس لمرحلة جديدة لتعزيز الثورة.

من حيث المبدأ لايمكننا التشكيك في النوايا، لكننا ننبه أن ظروف المقاومة والثورة والوطن لاتسمح بإسالة نقطة زيت ناهيك عن سفك الدم .

هنا تاتي قدسية الإنتماء ودور القيادات التاريخية الواعية.

والمطلوب التحرك السريع لمواجهة الأوضاع بصدق ومسئولية لإيجاد التجانس الثقافي والتلاحم النضالي وتقديم بعض التنازلات وإفساح المجال أمام الجماعات التي تؤكد حضورها الفاعل على أساس الالتزام بالثوابت وتفعيل القواسم المشتركة التي تؤمن بقدسية القضية وحرمة الدم الفلسطيني ذلك ما نأمله وهو المدخل الوحيد للحفاظ على وجه المقاومة الناصع.

الحس القوي بالواجب هل يكفي للحد من الفساد..؟

أحمد محمد الحربي

■.. أصعب ما تواجهه التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية في أي بلد أو مجتمع يطمح إلى تطوير أوضاعه الاقتصادية ، وتنويع مصادر طاقاته ، وموارده وزيادة معدلات دخله القومي ، ، وتعظيم عوائد استثماراته .. هو الفساد .. فهو ، بحق يعتبر من أهم المعوقات الكابحة لعوامل التقدم الاقتصادي ، والاجتماعي . ووجوده في أي مجتمع ، واتساع جيوبه ، والمتعاملين به ، لا يجعل من السياسات العامة. التي ترسمها الدول ، وتقبل بها الشعوب .. عديمة الجدوى بل ويعمل على العصف بكل مقومات نجاحها .. ويعمل بما لديه من قدرات فاعله لبقائه ، وتحقيق مراميه ، وأهدافه . بتحويل مجرى الاستثمارات والانشطة الاقتصادية بعيداً عن المسارات ، والدروب الانتاجية التي خططت لها ، الدولة ، والمجتمع ، وحددت لها البرامج والمشروعات ، والامكانات لتحقيق الأهداف التنموية منها . ويجعلها تتجه نحو أنشطة تدر عوائد مالية ، مرتفعة وسريعة .. وليس هذا وحسب .. فالفساد لا يفتح المجال لظهور منظمات للعنف ، بل ، ويعمل على إنشاء مثل تلك المنظمات لإخافة معارضيه ، ومساندة ، وحماية ممارسيه، ومن سمات الفساد أنه لايتميز بظاهرة واحدة ، فهو متعدد الظواهر .. ولا يعرف بسلوك واحد .. فهو متنوع في سلوكه .. فله في كل بيئة سلوك .. وفي كل مجتمع صور ، وتصرفات ، وفي كل قطاع وسائل ، وإجراءات .. وهذا يجعل مواجهته ، لا تتم بمعايير واحدة ، ولابأساليب واحدة ، حيثما وجد ، وانتشر .. بل ستتطلب - مواجهته معايير عديدة ، ومتنوعة .. فلكل ظاهرة معايير ، ولكل صورة ، أساليب ، ولكل قاعدة ، إجراءات .. حتى يمكن محاصرته ، والتقليل من آثاره .. أما القضاء عليه فيحتاج إلى أسلحة تتجاوز مفاهيمها نوعية التضحيات ، والخسائر .. التي قد يجري احتسابها للقضاء عليه..

ولأنه ليس ظاهرة حديثة التكون ، والنشأة أو ما يسميه علماء الإجتماع بالظاهرة العرضية .. التي يمكن تجاوزها بسرعه في مجرى التطور الاقتصادي والاجتماعي .. لأي بلد ، ومجتمع .. وإنما هو ظاهرة موضوعية ، - أي تاريخية - عرفته كل المجتمعات ، وفي كل مراحل تطورها التاريخي .. وتاريخ البشرية ، في قديمه ، وحديثه ، مليء بالشواهد الدالة ، على تفشي الأنشطة ، والأعمال غير المشروعة ، الناجمة عن الفساد ومظاهره ، والتاريخ البشري هذا لم يسجل الشواهد الدالة على وجود الفساد . واتساع الأعمال التي تؤدي لصالحه ، بل وتضمن التاريخ أعمالاً كثيرة ، ومهمة ، تبين بعض السبل التي اتبعت للحد من الفساد ، وتوقف احتمالات توسعه بما لتوسعه من أضرار تصيب الأفراد والجماعات ، كما تصيب السياسات ، والدول ، وبالأخص ، فساد الموظفين العموميين .. أو ما يسمون بموظفي الدولة العموميين - وتكشف الكثير من الدراسات التاريخية .. عن خيارات . ورؤى، بشأن وأد الكثير من مظاهر الفساد ، وصوره والحد من انتشار مخاطره ، وسمومه .. ما يفيد الناس في عالم اليوم .. الذي أصبح فيه الفساد يثير الرعب أمام العلماء والدارسين . لكوابح التطور ، وأسبابه ..

ذهب أفلاطون الفيلسوف اليوناني القديم في كتاب « القوانين » إلى القول -إن الحس القوي بالواجب ، يساعد على منع الفساد ..فعلى محدودية الموارد ، وتضاعف السكان، وضيق المصالح الذاتية في تلك الحقبة التاريخية القديمة .. فالفساد كان متواجداً .. ونظر أفلاطون إلى أن وجود الفساد في الدولة اليونانية القديمة ، والمجتمع اليوناني حينها مرده ضعف الإحساس بالواجب ، إن لم يكن إنعدامه، ولكن أفلاطون لم يجعل من هذا القول الأمر الحاسم في الحد من الفساد ، أو منعه ..سواء في المجتمع اليوناني أو غيره ..فقد لاحظ عن حق .. أن هذا ليس أمراً سهلاً فالقضية هنا ليست إحساساً عاماً.. بضرورة الإلتزام بالواجب ..وكفى ، فالموقف المحدد من القواعد ، والقوانين ، وضرورة الإمتثال لها أيضاً هو موقف له دوره المباشر ، بالنسبة للفساد .. ويندرج هذا القول الذي كتبه - أفلاطون - في التاريخ القديم - كما يراه بعض علماء الاقتصاد والمهتمين بشؤون التنمية، والتطوير تحت القاعدة العامة التي سماها العالم الإقتصادي - آدم سميث - آداب المجتمع - في التاريخ الإنساني الوسيط .. هذه القاعدة ، التي تعطي الأولوية لمبادئ الأمانة ، والسلوك القويم .. لتكون من بين القيم التي تحظى باحترام وتقدير الشخص .. واحترام هذه القواعد ، يشكل حصناً منيعاً ضد الفساد .. ولا يغيب عن بالنا.. إن كثيراً من المجتمعات ترى في مبدأي الامانة ، والسلوك القويم ، من أهم المبادئ التي لا يستطيع الفساد أن يخترقها في تعامله مع الملتزمين بها.. وإذا ما أضيف إلى مبدأي الأمانة ، والسلوك القويم ، الحس القوي بالواجب والتقيد الصارم بتنفيذ القواعد ، والقوانين .. والإمتثال لها من أبناء المجتمع - هل يستطيع الفساد أن يحتفظ بوجوده ، ويوسع من نشاطه، ويحقق ما يهدف إليه من نتائج ..؟! الحقيقة لاتبدو جلية ويقينية في ذلك .، قد يكون بتوفر ما سبق عامل مساعد ، لمحاصرة الفساد إذا اقترن الإلتزام بثقافة رفيعة القدر والمفهوم بالسلوك المبني على قواعد، فاختلاف الثقافات وتباينها في المجتمع لايجعل محاصرة الفساد سهلاً وإنما من أكثر المظاهر تنوعاً، وإثارة ، في عالم اليوم.